جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: ملتقى العلاقات الاوروومغاربية

السنة الثالثة علاقات دولية

الدرس الاول: سياق تاريخي للعلاقات الاوروومغاربية:

إن الوحدة الإستراتيجية في البحر المتوسط كانت نتاج وجود القوتين العظميين ولم تكن بسبب العوامل المحلية، يترجم هذا الوجود نفسه بشكل رئيسي إلى غلبة الدولتين الكبيرتين في مجال صنع القرار الاستراتيجي والعسكري. فمن وجهة نظر عسكرية كانت تعتمد جميع الدول في هذا المجال إلى حد ما على التوازن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

العامل الثاني للوحدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو وجود دول أوروبا الغربية في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية، فمن الناحية الاقتصادية، كانت

تعتمد معظم الدول الناشئة في هذا المجال على علاقاتها مع الدول الأوروبية المتقدمة[1].

هذان العاملان يشكلان مجموعة للعناصر التي هي في نفس الوقت وحدة وتبعية وترسيم إلى جانب إرادة الكتلتين وأوروبا، يوجد عامل آخر هو: إرادة الدول المغاربية "النامية" في المنطقة.

منذ الحقبة الاستعمارية، كانت هذه الدول تسعى جاهدة لتحقيق "هوية سياسية" خاصة بها ودرجة من التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تجعل "الاستقلال" الذي نالته فعالاً وليس شكليًا.

إن سجل سياسة الدول الاوربية تجاه البحر الأبيض المتوسط على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية مثير للجدل. اذ لم تحابي الاستثمارات الأوروبية الخاصة العالم المتوسطي. وظلت العوائق كبيرة أمام التجارة. وكان التعاون المالي بشكل عام محدودًا، اذ ان سنوات طويلة من التعاون لم تجعل من الممكن تحسين "الصور المتبادلة"، لوقف الاستياء وعدم التكافؤ بين الاطراف، وتسهيل التبادلات الثقافية والمعرفة المتبادلة. وغالبًا ما انتصرت عدم الثقة على الحوار. بل إن صورة الآخر كخصم حميم، لا علاقة له به، تعززت على المستوى الشعبي، بما يتعارض مع الخطابات الرسمية حول القرب الجغرافي، والقرابة الثقافية، والإرث التاريخي، والمصالح المشتركة.

[1] Roberto Aliboni & Agostino Lamanna (1971) The Political-Economic Relationship between Europe and the Maghreb, Lo Spettatore Internazionale: Italian Journal of International Affairs, 6:4, p 455.

أصبح البحر الأبيض المتوسط شمالًا وجنوبيًا، مسرحًا يوضح مدى تعقيد النظام العالمي الجديد ومسرح تناقضاته وتوتراته واختلالاته، ومع ذلك فإن دول حوض المتوسط تشكل سلسلة من القضايا الحاسمة لمستقبل أوروبا: ديموغرافية، اقتصادية، بيئية، اجتماعية – ثقافية، سياسية – عسكرية. لأنه إذا كان صحيحًا أن البحر الأبيض المتوسط هو حلقة وصل بين البلدان المشاطئة ومكانًا للعبور والتبادلات المكثفة، فقد كان ولا يزال فضاء الانقسامات التي لا يمكن علاجها، والهويات العنيدة، الحروب، المشاعر المدمرة. ويكفي لإدراك ذلك أن نفكر في تاريخ مسجد الجزائر الكبير الذي تحول إلى كاتدرائية ثم تحول إلى مسجد مرة أخرى، وكاتدرائية قرطبة التي أقيمت في قلب مسجد الأمويين المرموق وفلسطين التي تحولت إلى دولة يهودية، والعديد من الأمثلة الحديثة الأخرى (لبنان، يوغوسلافيا، قبرص) من "الصراع العنيف للاستيلاء على ثروة رمزية"، يجب الاخذ بعين الاعتبار هذه الخاصية المزدوجة للبحر الأبيض المتوسط: خط الاتصال ومنطقة الاحتكاك.

تم تنشيط الوعي بأهمية تجديد التعاون في البحر الأبيض المتوسط من قبل الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بشكل لا يمكن إنكاره منذ نهاية الحرب الباردة. اذ منذ عام 1989 وجد الحوار الأوروبي العربي، بمبادرة من فرنسا، زخما جديدا قبل الأزمة الكويتية والأولويات الأوروبية الجديدة تغرقها في طي النسيان.

تم تحقيق فكرة منتدى دول غرب البحر الأبيض المتوسط ، الذي أطلقه فرانسوا ميتران وكلود تشيسون في عام 1983، في نهاية عام 1990 أربع دول من المجموعة (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال) وخمس دول من اتحاد المغرب العربي، تأسست في عام 1989 (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) ومالطا – فيما

بعد – هم أعضاء فيها. تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المجموعة المسماة "5 + 5" في عام 1990 خلال اجتماع روما، من أجل تعزيز "الاستقرار والتنمية" في غرب البحر الأبيض المتوسط ، ولا سيما في المغرب العربي.

أما بالنسبة للمقاربة العالمية لقضايا الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (CSCM) (مشروع إيطالي إسباني)، فقد اثارت تحفظات قوية. أطلقتها دول البحر الأبيض المتوسط المحايدة وغير المنحازة في جويلية 1990، وكانت فكرة مجلس الأمن والتعاون في أوروبا موضوع اقتراح صاغه وزيرا الخارجية الإسباني والإيطالي خلال اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في بالما دي مايوركا، المخصص لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في سبتمبر وأكتوبر 1990.